



محاضرات في:

قانون الاثبات العراقي

المرحلة الثالثة – كلية القانون

جامعة المستقبل

اعداد:

م. د. علي جاسم محمد السعدي

الخبرة – الجزء الثاني



- سيتم التطرق إلى موضوع الخبرة وإجراءاتها في النظام القضائي، حيث يتم تحديد طبيعة العمل الذي يقوم به الخبراء والكيفية التي تتم بها هذه الإجراءات، بالإضافة إلى تناول بعض الملاحظات الهامة حول الموضوع.

1. موضوع الخبرة

قانون الإثبات

الخبرة تتعلق بالوقائع المادية:

- الخبرة تتعلق بالأمور العلمية والفنية وغيرها من الأمور الضرورية للفصل في الدعوى.
- الخبرة لا تتعلق بالمسائل القانونية التي تظل اختصاصًا للقاضي. القاضي وحده هو من يقرر في القضايا القانونية ويطبق القانون في الموضوع.

طبيعة المهام التي يتولى الخبراء تنفيذا:

قانون الإثبات

الخبراء يقدمون الرأي في مسائل غير قانونية قد تكون معقدة أو تتطلب تخصصًا مثل:

1. مسائل طبية.

2. مسائل هندسية.

3. مسائل علمية وفنية.

4. مسائل حسابية وتقنية.

على سبيل المثال: إذا كانت الدعوى تتعلق بمشكلة طبية مثل التسمم أو الإصابة بفعل حادث، فقد يتطلب الأمر استشارة طبيب متخصص.

الخبرة كأداة لإيضاح الحقائق:

قانون الإثبات

الهدف من الخبرة هو توضيح الوقائع المادية التي يصعب على القاضي إدراكها بمفرده.

الخبراء يقدمون للقاضي أدوات لفهم موضوع الدعوى بشكل أفضل، مما يمكنه من إصدار حكم مدروس وأساسه العلم.

2. الإجراءات المرتبطة بالخبرة

قانون الإثبات

- قرار المحكمة بتعيين الخبراء:
- عندما يقرر القاضي ضرورة الاستعانة بالخبراء، يصدر قرارًا بذلك، ويتضمن هذا القرار عدة معلومات أساسية:
- 1. اسم الخبير: يجب ذكر اسم الخبير وبياناته الشخصية والمهنية.
- 2. الموضوع المحدد للعمل: يجب تحديد المجال الذي يُطلب من الخبير إبداء رأيه فيه.
- 3. التدابير العاجلة: إذا كان الموضوع يستدعي اتخاذ تدابير فورية، يجب على الخبير اتخاذها.
- 4. الموعد المحدد للانتهاء: يجب تحديد موعد نهائي لتقديم تقرير الخبير.
- 5. إيداع الأتعاب والمصاريف: يجب على الخصم الذي يطلب الاستعانة بالخبير إيداع مبلغ معين لتغطية أجور الخبير والمصاريف الأخرى.

تعيين الخبراء في النظام القضائي:

قانون الإثبات

1. انتقاء الخبراء: يتم اختيار الخبراء من جدول خاص بالمحكمة أو إذا لم يتفق الخصوم على الخبير، تقوم المحكمة بتعيينهم.
2. اختيار الخبراء غير المدرجين في الجدول: في حال تم اختيار خبير غير مدرج في جدول الخبراء، يجب على المحكمة أن تبين الأسباب التي دفعتها لاختيار هذا الشخص.
3. حلف اليمين: إذا كان الخبير غير مدرج في جدول الخبراء، يتعين عليه أداء اليمين قبل مباشرة مهمته، ويتعهد بأداء عمله بكل أمانة وصدق.

3. إجراءات تنفيذ الخبرة

قانون الإثبات

- كيفية أداء الخبرة:
- يتم إجراء الخبرة تحت إشراف المحكمة، لكن في بعض الحالات الخاصة، يمكن للخبير أن يعمل بمفرده.
- إذا تطلب الأمر، قد يُجري الخبير فحصًا ماديًا (مثل فحص طبي أو تدقيق حسابات أو تحليل مادي).
- بعد إتمام مهمته، يقوم الخبير بإعداد تقرير مفصل يعرض فيه رأيه بناءً على الإجراءات التي اتخذها.

أهمية المحضر وتوثيق العمل:

قانون الإثبات

1. يجب أن يتضمن التقرير الذي يقدمه الخبير تفاصيل دقيقة حول عمله.
2. إذا قام الخبير بجلسة أو لقاء مع الأطراف، يجب أن يتضمن التقرير ما دار في هذا الاجتماع.
3. على الخبير أن يسجل في المحضر ملاحظات الخصوم وأي تصرفات أخرى ذات صلة بالخبرة.
4. الامتناع عن التوقيع:
5. في حال رفض أحد الأطراف أو الأشخاص التوقيع على التقرير أو محضر الأعمال، يجب أن يذكر الخبير هذا في المحضر بشكل صريح.
6. في حال امتنع الخبير نفسه عن التوقيع على المحضر، يتم اعتبار التقرير غير صالح قانونيًا، ولا يمكن الاستناد إليه في الحكم.

بعد الانتهاء من عمله، يُقدّم الخبير التقرير إلى المحكمة، وتُسلم نسخة من التقرير للخصوم الذين لهم الحق في الاطلاع عليه.

4. الملاحظات القانونية بشأن الخبرة

قانون الإثبات

التقارير غير الكافية:

- في حال كان التقرير غير كافٍ أو يحتوي على أخطاء أو نقص في المعلومات، يمكن للمحكمة أن تطلب من الخبير توضيح أو تعديل تقريره.
- يمكن للمحكمة أن تستعين بخبير آخر لتصحيح الأخطاء أو لاستيضاح أمور معينة إذا كانت المعلومات غير واضحة.

مناقشة التقرير في المحكمة:

قانون الإثبات

1. يُعتبر التقرير الذي يعده الخبير عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى.
2. يحق للخصوم مناقشة رأي الخبير أمام المحكمة، وتقديم اعتراضاتهم على التقرير.
3. يمكن للخصوم تقديم دلائل إضافية لدحض رأي الخبير أو تأكيده.

تقدير الأتعاب والمصاريف:

1. يتم تحديد أتعاب الخبير بناءً على أهمية الدعوى وطبيعتها، والوقت والجهد الذي بذله الخبير في إعداد تقريره.
2. على المحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار حجم وتعقيد العمل الذي قام به الخبير في تحديد المبلغ الذي يُدفع له.

5. دور القاضي في الرقابة على الخبرة

قانون الإثبات

- الرقابة القضائية على الخبرة:
- القاضي لا يلتزم رأي الخبير كحقائق غير قابلة للطعن. يمكنه قبول التقرير أو رفضه استنادًا إلى منطقته وصحته.
- في حال وجود تضارب أو خلاف بين الخبراء، يكون للقاضي السلطة في اختيار الرأي الأكثر مصداقية وواقعية.
- القاضي يمكنه إلغاء تقرير الخبير إذا تبين أنه غير موثوق أو مبني على معلومات مغلوبة أو تقديرات خاطئة.

إمكانية رفض الخبرة:

قانون الإثبات

- إذا كانت الخبرة غير مفيدة أو غير ضرورية لتوضيح الحقائق أو في حال حدوث تأخير في إنجازها، يمكن للمحكمة رفض قبولها في الدعوى.
- إذا تم رفض التقرير، يُطلب من الخبير تقديم تقرير إضافي، أو قد يتم اختيار خبير آخر.

1. الخبرة في القضاء تهدف إلى تقديم معلومات علمية وفنية متخصصة لتمكين القاضي من فهم القضايا المعقدة.
2. إجراءات الخبرة تتضمن تعيين الخبير، تحديد مهمته، ضبط المواعيد والأتعاب، وضمان سير العمل بشكل دقيق.
3. القاضي يقوم بإشراف ودور رقابي على الخبرة لضمان أن يكون التقرير متماشياً مع الواقع ويمكن الاعتماد عليه.
4. الخبرة لا تتناول المسائل القانونية التي هي اختصاص القاضي، بل تقتصر على الأمور الفنية والعلمية.

شكرا
لحسن
الوصفاء

